



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سوريا وعلاقته بالنتاج المحلي الصافي دراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990 - 2009

اسم الكاتب: د. قاسم النعيمي، د. إبراهيم العدي، ابتسام علي رجوب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4349>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 03:49 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكademie غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية وعلاقته بالناتج المحلي الصافي دراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990-2009

* الدكتور قاسم النعيمي

** الدكتور إبراهيم العدي

*** ابتسام علي رجوب

(تاریخ الإیداع 24 / 11 / 2011 . قبل للنشر في 9 / 7 / 2012)

□ ملخص □

تناول في هذا البحث الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية وعلاقته بالناتج المحلي الصافي كدراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990-2009، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS فمنا ببناء نماذج إحصائية صالحة للتتبؤ بالناتج المحلي الصافي في الفترة المقبلة، هذا وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة من بينها وجود علاقة بين الناتج المحلي الصافي ومجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص وقطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى)، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة لمساهمة القطاع الخاص في مجمل تكوين رأس المال الثابت، والتذبذب في توزيع مجمل تكوين رأس المال الثابت بين الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الثابت، التركيب الهيكلي لرأس المال الثابت، الناتج المحلي الصافي، الاستثمار .

*أستاذ مساعد - قسم الإحصاء التطبيقي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

**أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

***طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الإحصاء التطبيقي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

The cumulative effect of fixed capital in Syria and its relationship to gross domestic net Statistical analytical study during the period 1990-2009

Prof.Qasem al-Na'imi*
Prof. Ibrahim al-Adi**
Ebtisam Ali Rajjoub***

(Received 24 / 11 / 2011. Accepted 9 / 7 / 2012)

□ ABSTRACT □

This study tackles the cumulative effect of fixed capital in Syria and its relationship to net gross domestic product analyzing certain statistics during the period 1990-2009. Using the statistical program SPSS, we have built statistical models that can predict gross domestic net in the coming period. We have reached a number of important results: there is a relationship between Net Gross Domestic Product and total fixed capital formation in both the public and private sectors of the national economy (agriculture, industry, mining, transport and communication, the role of housing, and other sectors. In addition, there is a significant increase in the contribution of the private sector in total fixed capital formation , and there is a fluctuation in the distribution of the total fixed capital formation among economic activities.

Keywords : fixed capital, structural composition of fixed capital, net domestic product, investment

*Associate Professor, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.

**Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.

***Postgraduate student, Department of Applied Statistics, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus- Syria.

مقدمة :

لاشك أن الاستثمار يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية لكونه عاملاً محدداً للنمو الاقتصادي، فهو يؤدي إلى قيام العديد من المشاريع الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات، ويخلق فرص عمل جديدة، كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن، ولهذا فإن حجم الاستثمار وتوزعه بين القطاعات يبين اتجاه النمو الاقتصادي أو تقلصه، فلا بد من تحسين مناخ الاستثمار في سوريا ووضعه كأحد أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي بحيث يحافظ على الاستثمارات القائمة ويجذب المزيد من الاستثمارات (الكري، 2008، 1).

ولما كان الاستثمار يمثل الزيادة في التراكم الرأسمالي لاقتصاد دولة ما فإنه لا بد أن نتعرف على مفهوم رأس المال الذي كتب عنه الكثير من الاقتصاديين، فالاقتصادي ريكاردو يقول إن "رأس المال هو العمل المترافق" (دلالة، سفر، 1989، 297)، أما ارلنغ فيشر يقول: "رأس المال هو كل الثروة في الوجود بدون استثناء لأي نوع" (EVGEN, 1959,55)، في حين يقول فالراس إن "رأس المال هو السلع التي تستطيع استخدامها أكثر من مرة" (EVGEN, 1959,55)، إلا أن فؤاد مرسي كان له تعريف آخر لرأس المال فهو برأيه "تلك القيمة التي تلد (تولد) فائض القيمة" (مرسي، 1987، 61-62)، أما الاقتصادي رمزي زكي فيقول إنه "مجموعة من السلع المعمرة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى وهو يتضمن البنية الأساسية والمصانع، المنشآت، الماكينات، المعدات، التجهيزات، وكذلك المخزون من المواد الخام والسلع نصف المصنعة". (زكي، 1997، 305) الخ من التعريف، لكن عموماً عند توظيف هذه الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس المال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأس المال القديم فنقول عندها استثمار، هذا وإن "الحكومة السورية حدّت الاستثمار هدفاً اقتصادياً وطنياً لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات النمو ورفع المستوى المعيشي للفرد"(الكري، 2008، 5).

مشكلة البحث :

تعدّ مسألة تمويل الاستثمار ورفع معدل التراكم الرأسمالي من أهم المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية نظراً لكون التراكم الرأسمالي أحد الأركان الأساسية للنمو الاقتصادي، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات هي المشكلة الرئيسية في البلدان النامية، وأنه لتحقيق النمو الاقتصادي لا بد من زيادة معدلات الاستثمار بمستوى يقابل ويلائم معدل نمو السكان كحد أدنى، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فزيادة الاستثمارات مماثلة بالتراكم الرأسمالي المستثمر في اقتصاد ما تؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة في الناتج المحلي الصافي، ولهذا يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي: إلى أي درجة يسهم التراكم الرأسمالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الصافي وذلك خلال الفترة 1990-2009 (في سوريا).

أهمية البحث وأهدافه :

تتجلى أهداف البحث في النقاط التالية:

- بيان مدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي المستثمر في سوريا.

- بيان مدى مساهمة كل من قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى) في إجمالي التكوين الرأسمالي المستثمر في سورية.
- تحديد القطاعات التي تكون فيها زيادة التراكم الرأسمالي زيادة حقيقة للناتج المحلي الصافي.
- بناء نماذج إحصائية صالحة للتتبؤ بالناتج المحلي الصافي في الفترة المقبلة.
أما أهمية هذا البحث فإنها تكمن في دراسة الأثر التراكمي لرأس المال الثابت وعلاقته بالناتج المحلي الصافي، إذ يشكل التراكم الرأسمالي زيادة حقيقة في الأصول المادية تمثل بصورة استثمارات قائمة ومنفذة من قبل القطاعين العام والخاص وفي الأنشطة المختلفة، فالدول النامية عامةً وفي سورية خاصةً تواجه الكثير من المشكلات الاقتصادية منها انخفاض حجم الاستثمارات وسوء في توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات، ففي الوقت الذي تكون هذه الدول في أمس الحاجة لقيام استثمارات إنتاجية تساهُم في زيادة حقيقة للناتج المحلي نجد أن ترکز تراكم رأس المال فيها يتوجه نحو القطاعات المختلفة بطريقة عشوائية.

منهجية البحث :

سنقوم في هذا البحث بقياس أثر التغيرات التي يحدثها التراكم الرأسمالي على الناتج المحلي الصافي كمؤشر للنمو الاقتصادي في سورية، وذلك بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (1990-2009) بهدف الإجابة على تساؤلات البحث وختبار فرضياته.

فرضيات البحث :

تتمثل فرضيات البحث في النقاط التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محمل رأس المال الثابت في القطاع العام والناتج المحلي الصافي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محمل رأس المال الثابت في القطاع الخاص والناتج المحلي الصافي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محمل رأس المال الثابت في قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى) والناتج المحلي الصافي.
- لا تختلف مساهمة القطاع العام عن القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة.
- لا تختلف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في إجمالي التكوين الرأسمالي عن بقية القطاعات.

دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تتناول موضوع التراكم الرأسمالي من زوايا مختلفة ذكر منها:

1. Capital Accumulation and Growth: A New Look at the Empirical Evidence: Steve Bond, 2004

تناولت هذه الورقة التراكم الرأسمالي والنمو إذ قدمت أدلة على أن زيادة الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج للعامل الواحد بشكل مستقر، على الرغم من الاقتراح بأن تراكم رأس المال يلعب دوراً ثانوياً في النمو الاقتصادي، معتمدة في ذلك على تحليل بيانات عدد كبير من البلدان من الفترة 1960-1998، بالاستناد إلى نماذج تجريبية تسمح لمعدل النمو على المدى الطويل أن يعتمد كل بلد على حصة من

الإنتاج ليتم استثمارها مع التركيز على أهمية عدم التجانس بين البلدان التي قد تعكس الاختلافات في السياسات الاقتصادية والمؤسسات.

2. Productivity, factor accumulation and social networks: theory and evidence: R. Quentin Grafton, 2004

لقد بينت هذه الورقة أن البيئة الاجتماعية والقيود التي تحكمها لها أثر سلبي على كل من الإنتاجية وترابط رأس المال، إذ اقترحت نموذجاً يقلل من الحاجز الذي تحول دون التواصل عبر الشبكات الاجتماعية على نطاق يثير الاقتصاد والإنتاجية ويزيد من مستويات انتقالية وثابتة لنصيب الفرد من الاستهلاك واستثماره في أسهم رأس المال.

3. The role of capital accumulation, adjustment and structural change for economic take-off: empirical evidence from African growth episodes, Jean-Claude Berthélemy 1999
في هذه الدراسة تركزت عملية التحليل على فترات طويلة من النمو في أفريقيا استناداً إلى تقديرات فريق من 27 دولة، حيث لوحظت حلقات النمو السريع في 10 دول فقط منذ عام 1960، إلا أن الاستنتاج الرئيسي من هذه الدراسة هو أن النمو المستدام يحتاج إلى أن يرتكز على مزيج متوازن من تراكم رأس المال، والتكيف الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى محددات أكثر شيوعاً من إجمالي إنتاجية العامل، حيث تم بناء مقياس لتأثير إعادة توزيع العمل، وكذلك مؤشر التوزيع الاقتصادي وتقدير أثر هذا الأخير على النمو في المدى الطويل، مع اقتراح إطار لتحليل فترات النمو الموسعة في ضوء تقييم استدامتها.

4. Capital accumulation, labour market institutions, and unemployment in the medium run, Engelbert Stockhammer, Erik Klär, Berlin, November 2008.

هذه الورقة تسلط الضوء على دور تراكم رأس المال في الاقتصاد الكلي، حيث تفسر البطالة على المدى المتوسط من خلال تراكم رأس المال ومؤسسات سوق العمل وعدداً من الصدمات الاقتصادية الكلية في تحليل يغطي 20 دولة لمنظمة التعاون والتنمية.

5. Bringing capital accumulation back in: the weapondollar-petrodollar, Jonathan Nitzan, 1995

تقدم هذه الورقة نهجاً بدليلاً منعاً من تكرار حادثة الشرق الأوسط في موضوع "الصراعات والطاقة"، حيث تركز التحليل على عملية فرق تراكم رأس المال، مع التأكيد على السعي لتجاوز المعدل الطبيعي للإيراد وزيادة حصة الفرد في التدفق الإجمالي للربح.

6. دراسة مطيع الشلبي حول "التراكم الرأسمالي ودوره في التنمية الصناعية في سوريا"، عام 1998 توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها ازيداد محمل تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية) في قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 360 مثلاً خلال الفترة (1963-1996)، أما بالأسعار الثابتة لعام 1985 فإنه ازيداد حوالي خمسة أمثال، ومع ذلك فقد تراجعت مساهمة الصناعة في صافي تكوين رأس المال الثابت من النصف في عام 1975 إلى الربع تقريباً في عام 1996.

7. دراسة د. ممدوح الخطيب الكسواني حول "دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية"، 1996 توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عده ولعل من أهمها أن صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 أدى إلى توجه الاستثمارات الخاصة نحو قطاع النقل والمواصلات بشكل رئيسي، ولم تستجب الاستثمارات في قطاع الصناعة لمشجعات هذا القانون إلا بدءاً من عام 1994، كما توصلت إلى نقاب وعدم استقرار إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سوريا، حيث بين التحليل ضعف العلاقة بين الاستثمارات القطاعية والدخول القطاعية، مع وجود علاقة بين الاستثمارات القطاعية والناتج المحلي الإجمالي... لكن بشكل عام يمكن القول أن السلوك الاستثماري في سوريا سلوكاً

معقد التركيب تتدخل فيه المحددات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية، ولئن تعرضت نظريات دوال الاستثمار للمتغيرات الاقتصادية المهمة في سلوك المستثمر فإن هذا السلوك رهين في كل اقتصاد بظروف الاستثمار وبنائه، وهذه الظروف الوصفية غير قابلة لقياس المباشر ويصعب وبالتالي إدراجها ضمن متغيرات دوال الاستثمار.

8. دراسة مهيب النشار صالحة حول "عوامل النمو الاقتصادي في سورية 1950-1990"، 1996 توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التراكم الرأسمالي يُعد شرطاً ضرورياً ومهماً للنمو الاقتصادي لكنه غير كاف، إذا لم يقترن بإصلاحات جذرية وتبدلات هيكلية في أساليب الاستثمار والتنظيم والإدارة، كما بينت أن (10%) فقط من معدل النمو الاقتصادي يمكن ردها إلى قطاع البناء والتشييد الذي يستأثر بالجزء الأعظم من الاستثمارات السنوية، أما الجزء الآخر من رأس المال الأساسي والمتمثل بالآلات والتجهيزات ووسائل النقل فإنه يشكل حوالي ثلث التراكم الإجمالي الموزع بصورة أساسية على فروع الاقتصاد كثيفة رأس المال (النفط والكهرباء والبنية الأساسية)، والجزء الباقى يذهب بمعظمها إلى الصناعات التحويلية في القطاع العام ذات المردود الاقتصادي المنخفض بسبب نقص الطاقات الإنتاجية التشغيلية، وبالتالي فإن الجزء الرئيسي من التراكم الرأسمالي في سورية يدور في دورة ريعية والجزء الآخر في نشاطات ذات مردود منخفض.

النتائج والمناقشة :

أولاً: دراسة تطور التكوين الرأسمالي بحسب الملكية :

تعمل جميع الحكومات على تشجيع الاستثمار وتوسيع أفقه في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الشاملة و مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي (عام، خاص أو مشترك)، إلا أنه في سورية تناوب القطاع العام والخاص على ريادة عملية التنمية الاقتصادية، فمنذ بداية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات ركزت الدولة على دور القطاع العام في النشاطات الاقتصادية المختلفة، إلا أنه ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات انتهت الدولة سياسة متوازنة باهتمامها بالقطاع الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام، ومع صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 (وهو يمثل أهم التشريعات التي صدرت في مجال الاستثمار بهدف إشراك القطاع الخاص في العملية الإصلاحية التي بدأتها الحكومة مع بداية التسعينيات، والذي منح مزايا متعددة للمستثمرين الأجانب والعرب والسوربين من إعفاءات ضريبية وتسهيلات للتعامل بالقطع ... الخ، كل ذلك ساهم في تحسن المناخ الاستثماري الداخلي مما شجع القطاع الخاص على الاستثمار والقيام بالمشاريع) ركزت الدولة جهودها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً (المركز الاقتصادي السوري، 2001، 6) وفيما يلي دراسة واقع محمل رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة من 1990 إلى 2009.

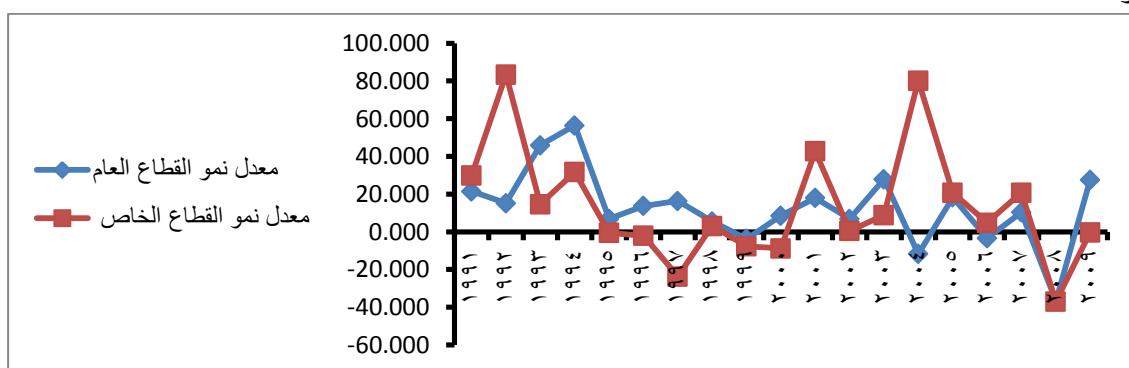
الجدول رقم (1): مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب الملكية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1990-2009 (مليون ل.س)

معدل النمو السنوي للقطاع الخاص %	معدل النمو السنوي للقطاع العام %	معدل النمو السنوي للقطاع العام %	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	القطاع الخاص	القطاع العام	العام
-	-	-	44395	24423	19972	1990
26.122	29.955	21.435	55992	31739	24253	1991
53.808	83.367	15.124	86120	58199	27921	1992
24.786	14.645	45.926	107466	66722	40744	1993
41.088	31.744	56.391	151622	87902	63720	1994
2.560	-0.548	6.849	155504	87420	68084	1995
4.869	-2.037	13.737	163076	85639	77437	1996
-4.668	-23.684	16.363	155464	65356	90108	1997
4.491	3.146	5.467	162446	67412	95034	1998
-5.380	-7.699	-3.736	153706	62222	91484	1999
1.552	-8.777	8.577	156092	56761	99331	2000
26.951	42.744	17.926	198160	81023	117137	2001
4.244	0.437	6.877	206569	81377	125192	2002
20.428	8.920	27.908	248766	88636	160130	2003
21.001	80.153	-11.740	301010	159680	141330	2004
19.567	20.714	18.273	359909	192754	167155	2005
1.0364	4.814	-3.320	363639	202034	161605	2006
16.110	20.724	10.341	422221	243904	178317	2007
-36.884	-36.963	-36.776	266488	153749	112739	2008
11.487	-0.305	27.569	297100	153280	143820	2009

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة

والشكل التالي يمثل معدل نمو تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص خلال فترة

الدراسة



الشكل رقم (1): معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الجدول والرسم البياني السابقين ما يلي: بلغ أعلى معدل نمو لمجمل تكوين رأس المال الثابت في عام 1992 (53.808 %) وأدنى في عام 2008 (-36.884 %) علماً أنه قد نما في سنوات وانخفض في سنوات أخرى، وهذا يرجع إلى نمو وانخفاض معدلات نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاعين العام والخاص

فمثلاً في عام 2008 نلاحظ أن مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام انخفض إلى (36.776%) كما انخفض مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص إلى (36.963%) لينخفض بذلك إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة تصل إلى (36.884%).

عموماً يمكن القول إن زيادة معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام لبعض السنوات يعود إلى اهتمام الدولة في هذا القطاع من خلال التركيز على الاستثمار فيه، ولكن انخفاض الكفاية الإنتاجية له وتخلف التقانة وتوقف الاستبدال والتجدد في القطاع العام وتراجع نوعية التجهيزات المستخدمة فيه مع ضعف الكفاءة الإدارية والمساءلة والمحاسبة جعلت منه عبأً على التنمية والموازنة فنجد معدلات نمو سالبة في سنوات أخرى (هيئة تخطيط الدولة، 2005، 72)، أما معدلات نمو التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص فقد كانت سالبة في بعض السنوات وذلك لعدم قيام الحكومة بالإصلاحات الضرورية لبناء استثمار صحيح وتشجيع القطاع الخاص، بحيث تكون هذه الإصلاحات مكملة لقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 لاسيما في مجال القطاع المصرفي وتسهيل إنجاز المعاملات والإجراءات الروتينية المطلوبة والفساد والبيروقراطية والتي شكلت بمجموعها عوامل سلبية ساهمت في الهد من الأثر الإيجابي لقانون الاستثمار، "فمناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار وتظل مكونات هذه البيئة متغيرة ومتدخلة إلى حد كبير، حيث يمكن حصر العناصر الجاذبة للاستثمار بما يلي: الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف، تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح، توفير البنية التحتية واتساع حجم السوق الداخلي، وضوح القوانين وسهولة الحصول على تراخيص للاستثمار، احترام البلد المضيف للاتفاقيات التي يعقدها مع الغير، التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية، نجاح مشاريع سابقة في البلد المضيف، توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 1988، 47-44).

مع صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 تسارعت وتغير النمو في القطاع الخاص، كما تسارعت مع بداية عام 2000 ولعل السبب في ذلك يعود إلى توجهات الحكومة الواضحة باعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي والإصلاحات الواسعة التي قامت بها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب استثمارات القطاع الخاص (هيئة تخطيط الدولة، 2005، 2-3). ويمكن أن نذكر أهم هذه الإصلاحات كإصلاح القطاع المصرفي وأنظمة القطع، إقامة المناطق الصناعية، تخفيض الرسوم الجمركية .

إن مثل هذه الإجراءات شكلت عامل جذب استثماري الأمر الذي شجع على زيادة استثمارات القطاع الخاص، وبالتالي زيادة معدلات نمو التكوين الرأسمالي المستثمر بوتائر عالية بلغت (683.367%) في عام 1992.

ثانياً: دراسة تطور التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية :

بتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى خمسة قطاعات: الزراعة، الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى يمكن تحليل بنية الاستثمارات القطاعية، إذ تتركز إمكانيات الاستثمار المتاحة في سورية بشكل بارز في هذه القطاعات. والجدول التالي يبين تباين مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي رأس المال الثابت .

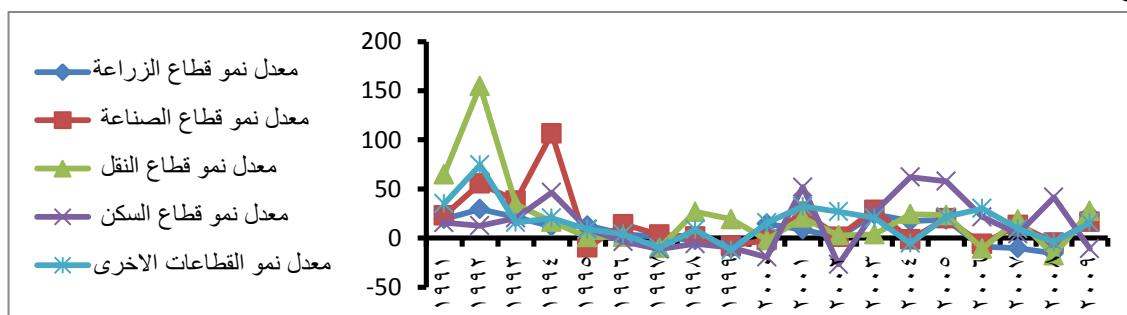
الجدول رقم (2): مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب القطاعات وتوزيعه النوعي خلال فترة الدراسة (مليون ل. س)

معدل نمو ق/قطاعات أخرى %	معدل نمو ق/السكن %	معدل نمو ق/النقل %	معدل نمو ق/الصناعة %	معدل نمو ق/الزراعة %	قطاعات أخرى (5)	دور السكن (4)	النقل والمواصلات (3)	الصناعة والتعدين (2)	الزراعة (1)	العام
-	-	-	-	-	10546	12075	3304	8643	9827	1990
34.961	15.528	64.770	23.013	19.396	14233	13950	5444	10632	11733	1991
74.489	12.444	154.813	55.52	29.481	24835	15686	13872	16535	15192	1992
15.796	20.247	34.141	37.901	21.353	28758	18862	18608	22802	18436	1993
20.373	46.474	16.552	106.438	11.830	34617	27628	21688	47072	20617	1994
8.773	9.027	0.825	-9.466	12.747	37654	30122	21867	42616	23245	1995
3.100	-3.648	1.248	13.955	4.065	39160	29023	22140	48563	24190	1996
-10.018	-11.419	-10.307	3.426	1.005	35237	25709	19858	50227	24433	1997
8.593	-5.986	26.614	1.467	-2.165	38265	24170	25143	50964	23904	1998
-12.317	-9.582	19.214	-7.841	-10.651	33552	21854	29974	46968	21358	1999
15.472	-19.369	-1.985	-2.236	14.388	38743	17621	29379	45918	24431	2000
32.277	51.842	20.630	26.728	8.571	51248	26756	35440	58191	26525	2001
26.766	-26.801	2.655	1.196	0.852	64965	19585	36381	58887	26751	2002
20.560	26.091	3.746	28.580	24.119	78322	24695	37744	75717	33203	2003
-5.389	62.098	24.168	-1.537	17.309	74101	40030	46866	74553	38950	2004
21.459	57.824	23.384	20.031	18.732	90002	63177	57825	89487	46246	2005
30.042	21.407	-10.826	-6.076	-8.829	117040	76701	51565	84050	42163	2006
9.356	4.156	18.741	13.298	-10.346	127990	79889	61229	95227	37801	2007
-4.207	41.436	-17.689	-4.604	-15.648	122606	112992	50398	90843	31886	2008
15.361	-10.757	27.531	16.402	23.794	141440	100837	64273	105743	39473	2009

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة

والشكل التالي يمثل معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب القطاعات وتوزيعه النوعي خلال فترة

الدراسة



الشكل رقم(2): معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت بحسب القطاعات وتوزيعه النوعي خلال فترة الدراسة

من الجدول والرسم البياني السابقين نلاحظ ما يلي بحسب كل قطاع:

- **قطاع الزراعة:** بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع في عام 1992 (29.481%) وأدنها في عام 2008 (-15.648%) علماً أنه تفاوت معدلات نمو هذا القطاع في السنوات الأخرى بين ازدياد وانخفاض، ولعل السياسة الإنكمashية للحكومة وخصوصاً تجميد الرواتب وتخفيف الاعتمادات المخصصة للاستثمار مع تراجع معدلات التنفيذ بالمشاريع المقررة، أضاف إلى ذلك الركود في الاقتصاد العالمي خلال التسعينات الذي كان له أثر كبير على الاقتصاد السوري لكونه جزءاً من المنظومة الاقتصادية، كما يمكن القول إن الأسباب المناخية من جفاف وصقيع... التي سيطرت على سوريا في أغلب السنوات أثرت على نحو كبير.

- قطاع الصناعة والتعدين:** إن اعتماد الصناعة السورية على صناعات لا تحقق نمواً مستقراً بسبب ارتباطها بعوامل غير مسيطر عليها (الرداوي، 2001، 4) كانت أحد أهم الأسباب في الازدياد أو الانخفاض المفاجئ لمعدل نمو هذا القطاع فقد بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع في عام 1994 (106.438%) وأدنىها في عام 1995 (9.466%) علمًا أنه تفاوتت معدلات نمو هذا القطاع في السنوات الأخرى بين ازدياد وانخفاض. **قطاع النقل والمواصلات:** إن التذبذب في معدلات النمو لهذا القطاع يعود إلى ضخ أموال ضخمة في العقارات بعد دخول أعداد كبيرة من العراقيين إلى سورية نتيجة لظروف الحرب في العراق، وتوسيع دور القطاع الخاص فمعظم استثماراته توجهت نحو قطاعات المال والتأمين والتجارة وكذلك النقل والمواصلات لاسيما بعد الإعفاءات الجمركية على استيراد وسائل النقل، وهذا ما ينطبق أيضًا على قطاع دور السكن في تذبذب معدل نموه خلال فترة الدراسة.
- قطاعات أخرى:** إن نمو هذا القطاع في بعض السنوات يعود إلى توسيع دور القطاع الخاص فمعظم استثماراته توجهت نحو قطاعات المال والتأمين والتجارة وكذلك النقل والمواصلات لاسيما بعد الإعفاءات الجمركية على استيراد وسائل النقل

ثالثاً: تحليل أثر التكوين الرأسمالي على الناتج المحلي الصافي:

أ. تحليل أثر التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص على الناتج المحلي الصافي:

يبين الجدول التالي تطور التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص والناتج المحلي الصافي:

الجدول رقم (3): تطور التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص والناتج المحلي الصافي

العام	القطاع العام X_1	القطاع الخاص X_2	الناتج المحلي الصافي Y
1990	19972	24423	258504
1991	24253	31739	300606
1992	27921	58199	358672
1993	40744	66722	399263
1994	63720	87902	488427
1995	68084	87420	550631
1996	77437	85639	664600
1997	90108	65356	715418
1998	95034	67412	758776
1999	91484	62222	784810
2000	99331	56761	867120
2001	117137	81023	936072
2002	125192	81377	982253
2003	160130	88636	1031388
2004	141330	159680	1217240
2005	167155	192754	1446467
2006	161605	202034	1635306
2007	178317	243904	1937409
2008	112739	153749	2347556
2009	143820	153280	2419652

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

من الجدول السابق يمكن تحديد أثر التغير في تركيبة رأس المال المستثمر في كل من القطاع العام والخاص على الناتج المحلي الصافي، وتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الصافي (كونه متغيراً تابعاً Y) ممثلاً للنمو

الاقتصادي وبين كل من التكوين الرأسمالي المستثمر في القطاع العام (X_1) والتكوين الرأسمالي المستثمر في القطاع الخاص (X_2)، ومن خلال البيانات المتاحة في المجموعة الإحصائية يمكن أن نجد ما يلي:

- تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن تشتت قيم رأس المال المستثمر في القطاع الخاص كان أعلى منها في القطاع العام إذ بلغ Std. Deviation في القطاع الخاص (60270.428)، في حين بلغ في القطاع العام (49555.797) ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى تأثر القطاع الخاص كثيراً بالقوانين والتشريعات والإصلاحات الحكومية، إذ يلاحظ في بعض السنوات تراجع تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص والذي جاء كما ذكرنا نتيجة عدم استكمال الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار والتي بدأتها الحكومة بقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، ثم يعود للارتفاع نتيجة التشريعات الجديدة التي سمحت للقطاع الخاص الدخول في مجالات متعددة كانت حكراً على القطاع العام، هذا وقد عرضنا الانحراف المعياري لأنّه مؤشر أساسي لتشتت قيم المتغير، أما المتوسط فقد بلغ في القطاع العام (100275.65) والقطاع الخاص (102511.60).

- من أجل دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (التكوين الرأسمالي في كل من القطاع العام والخاص) والمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ومقبولة بين الناتج المحلي الصافي والتكتون الرأسمالي في القطاع العام إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.774$) وهو ذو دلالة معنوية ($sig=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99%， أما معامل التحديد فقد بلغ (0.60) والذي يعرض مقدار ما يفسره المتغير المستقل (مجمل التكتون الرأسمالي في القطاع العام) من المتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) وهو دال إحصائياً عند 99% فمن الضروري التمييز بين معامل التحديد كقيمة وبين معنوية معامل التحديد للاعتماد عليه في تفسير العلاقة الإحصائية عند احتمال ثقة معين، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية طردية متينة بين الناتج المحلي الصافي والتكتون الرأسمالي في القطاع الخاص إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.812$) وهو ذو دلالة معنوية ($sig=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99%. أما معامل التحديد فقد بلغ (0.660)، وبما أن قيمة معامل الارتباط لرأس المال المستثمر في القطاع الخاص والناتج المحلي الصافي أعلى منها في القطاع العام فهذا دليل واضح على التطور الكبير للتكتون الرأسمالي المستثمر في القطاع الخاص خصوصاً مع بداية التسعينيات على حساب تقليدية القطاع العام التي تعكس في عدم التجدد، واستمرار الروتين والبيروقراطية في مؤسسات الدولة.

- بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكتون الرأسمالي في القطاع الخاص، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS تمكننا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = -32851.684 + 1.375X$$

أي إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة مجمل التكتون الرأسمالي في القطاع الخاص بمقدار 1% من إجمالي التكتون الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (1375) مليون ليرة سورية، كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته 0.60 ($R^2=0.60$) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي التي تعد إحدى المشكلات الناتجة عن خرق فرض من الفروض الازمة لتطبيق المربعات الصغرى على نماذج الانحدار، إذ تم حل هذه المشكلة بحساب الفرق بين كل سنة عن سابقتها للمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي). ولهذا وبما أن معامل التحديد بلغ (0.60) فهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 60% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغيرات الحاصلة في التكتون الرأسمالي في القطاع الخاص، ومن خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضاً: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة $p-value$ (0.333) مما يدل على عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية العدم القائلة إن قيمة الثابت تساوي صفر عند مستوى دلالة 0,05، فالمعاملة الثابتة

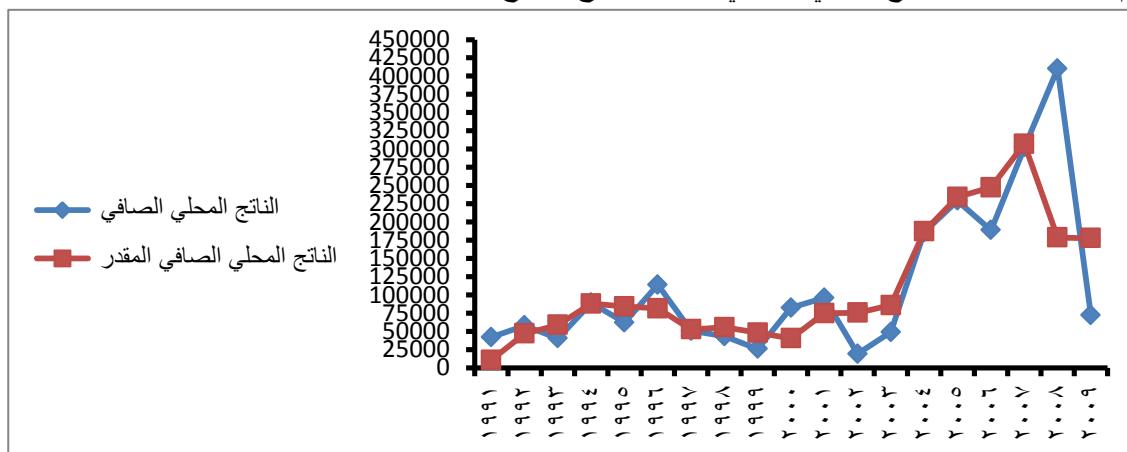
هي قيمة عشوائية تتراوح ما بين القيم السالبة والقيم الموجبة بحسب مدى معين، أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.00) وهي أصغر من ($\alpha=0.05$)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (2.446) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول.

- بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في القطاع العام، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS تمكننا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = -367.855 + 1.092X$$

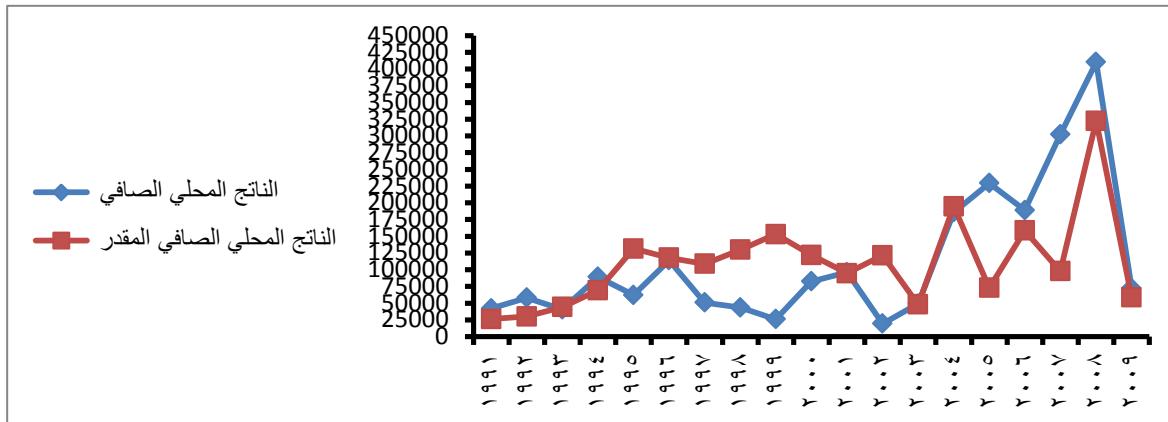
أي إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في القطاع العام بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (1092) مليون ليرة سورية، كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته $R^2 = 0.241$ (R Square) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي وذلك بحساب الفرق بين كل سنة عن سابقتها للمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي). ولهذا وبما أن معامل التحديد بلغ 0.241 فهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 24% من التغييرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغييرات الحاصلة في التكوين الرأسمالي في القطاع العام. أما 76% التي لم تفسر فهي عائدة إلى متغيرات أخرى خارج نطاق هذا البحث وتم معالجتها في بحث مستقل، علماً أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجربتها، فمن خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية، إذ بلغت p-value (0.995) مما يدل على عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية عدم القائلة أن قيمة الثابت تساوي الصفر عند مستوى دلالة 0,05، أما قيمة p-value المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.033) وهي أصغر من ($\alpha=0.05$)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار، في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.51) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول. يظهر الشكل التالي

القيم التقديرية والفعالية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاع الخاص



الشكل رقم(3) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي وفق نموذج القطاع الخاص خلال فترة الدراسة

أما الشكل التالي فيبيّن القيم التقديرية والفعالية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاع العام، علماً أنه تم اختيار هذا النموذج أكثر دلالة معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجربتها.



الشكل رقم(4): القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي وفق نموذج القطاع العام خلال فترة الدراسة

ب. تحليل أثر التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية على الناتج المحلي الصافي:

يبين الجدول رقم (6) الوارد في الملحق تطور التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية والناتج المحلي الصافي، إذ يمكن تحديد أثر التغير في تركيبة رأس المال المستثمر بحسب الأنشطة الاقتصادية على الناتج المحلي الصافي، وتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الصافي (كونه متغيراً تابعاً Y) ممثلاً للنمو الاقتصادي وبين كل من التكوين الرأسمالي المستثمر في قطاع الزراعة (X_1) والتكوين الرأسمالي المستثمر في قطاع الصناعة والتعدين (X_2)، والتكوين الرأسمالي المستثمر في قطاع النقل والمواصلات (X_3)، والتكوين الرأسمالي المستثمر في دور السكن (X_4) والتكوين الرأسمالي المستثمر في قطاعات أخرى (X_5) وقد توصلنا إلى ما يلي:

- تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن شتت قيم رأس المال المستثمر في قطاعات أخرى كان أعلى من شتت جميع القطاعات المتبقية إذ بلغ Std.Deviation في هذا القطاع (39906.469)، بليه دور السكن (30241.694)، بليه قطاع الصناعة والتعدين (28420.086)، بليه قطاع النقل والمواصلات (17879.073)، ليكون قطاع الزراعة هو الأقل شتتاً (10028.907) ويمكن أن نفسر ذلك في ضعف الخطة المرسومة لتنمية كل قطاع من هذه القطاعات حيث يمكن توجيه رؤوس الأموال إلى المشاريع التي تزيد من تنميته. أما المتوسط الحسابي فقد بلغ في قطاع الزراعة (27137.30) مليون ليرة سورية، وفي قطاع الصناعة والتعدين (56352.30) مليون ليرة سورية، وفي قطاع النقل والمواصلات (32737.25) مليون ليرة سورية، وفي قطاع السكن (39312.35) مليون ليرة سورية، وفي قطاعات أخرى (60467.00) مليون ليرة سورية.

- عند دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (التكوين الرأسمالي في كل من قطاع الزراعة، والصناعة، والنقل، والسكن، والقطاعات الأخرى) والمتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) توصلنا إلى النتائج التالية:
- وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.805$) وهو ذو دلالة معنوية ($\text{sig}=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99%， أما معامل التحديد فقد بلغ (0.648) .

- وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة والتعدين إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.919$) وهو ذو دلالة معنوية ($\text{sig}=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99%， أما معامل التحديد فقد بلغ (0.845) ،

- وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكتون الرأسمالي في قطاع النقل والمواصلات حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.922$) وهو ذو دلالة معنوية ($sig=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99% أما معامل التحديد فقد بلغ (0.850).

- وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكتون الرأسمالي في قطاع دور السكن إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.943$) وهو ذو دلالة معنوية ($sig=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99% أما معامل التحديد فقد بلغ (0.889).

- وجود علاقة ارتباطية طردية ومتينة جداً بين الناتج المحلي الصافي والتكتون الرأسمالي في القطاعات الأخرى حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.968$) وهو ذو دلالة معنوية ($sig=0.00$) باحتمال ثقة قدره 99% أما معامل التحديد فقد بلغ (0.938)

وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على الأثر الكبير والفعال لنمو هذه القطاعات في نمو الناتج المحلي الصافي المؤشر للنمو الاقتصادي في البلد.

• بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS فلما ببناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكتون الرأسمالي في كل من القطاعات التالية: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن. حيث تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

$$\hat{Y} = 180613.520 - 20.223X_1 + 28.605X_2 + 11.110X_3$$

أي إن معلمة المتغير X_1 تشير إلى أن زيادة محمل التكتون الرأسمالي في قطاع الزراعة بمقدار 1% من إجمالي التكتون الرأسمالي يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الصافي بمقدار 20223 مليون ليرة سورية، ويمكن أن نفترس ذلك من خلال الدعم (بمختلف أشكاله) الذي تقدمه الحكومة السورية لهذا القطاع، أما المعلمة X_2 فإنها تشير إلى أن زيادة محمل التكتون الرأسمالي في قطاع النقل والمواصلات بمقدار 1% من إجمالي التكتون الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار 28605 مليون ليرة سورية، في حين تشير المعلمة X_3 إلى أن زيادة محمل التكتون الرأسمالي في دور السكن بمقدار 1% من إجمالي التكتون الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (11110) مليون ليرة سورية. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته 0.96 (R^2) وهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 96% من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغيرات الحاصلة في التكتون الرأسمالي في كل من القطاعات: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن. علماً أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.983). من خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضاً: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة $p-value$ (0.114) مما يعني عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية عدم القائلة أن قيمة الثابت تساوي صفر عند مستوى دلالة 0.05. أما قيمة $p-value$ المتعلقة بالمتغيرات (X_1, X_2, X_3) فقد كانت على الترتيب (0.043, 0.00, 0.00) وجميعها أصغر من ($\alpha=0.05$) مما يدل على معنوية معلمات الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.291) مما يدل على أن النموذج ذو الدلالة الإحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول.

• بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكتون الرأسمالي في قطاع الصناعة، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS تمكنا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

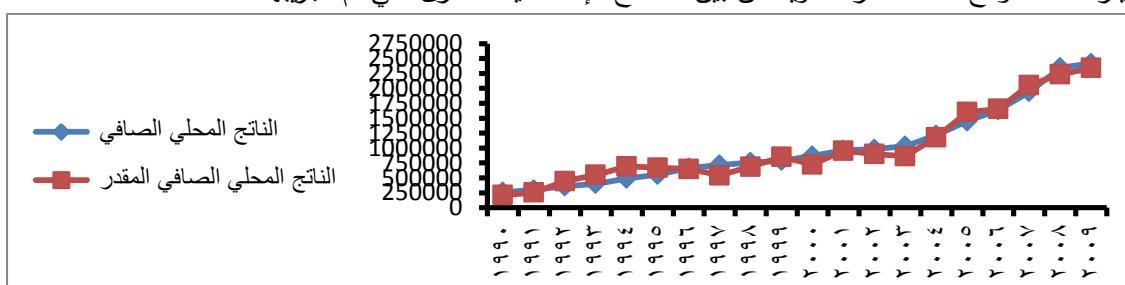
$$\hat{Y} = -31236.676 + 2.463X$$

أي إن معلمة المتغير X تشير إلى أن زيادة مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة بمقدار 1% من إجمالي التكوين الرأسمالي يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الصافي بمقدار (2463) مليون ليرة سورية، كما تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته $R^2 = 0.399$ بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا يعني أن النموذج قادر على تفسير 39% من التغييرات التي تحصل في الناتج المحلي الصافي من خلال التغييرات الحاصلة في التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة، أما 61% التي لم تفسر فهي عائدة إلى متغيرات أخرى خارج نطاق هذا البحث، علمًا أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجربتها، هذا وقد بلغ معامل الارتباط ما مقداره (0.631) فمن خلال النموذج الذي سبق ذكره يمكن القول أيضًا: قيمة الثابت ليست ذات دلالة معنوية، إذ بلغت قيمة $p\text{-value}$ (0.517) مما يعني عدم دلالتها الإحصائية وقبول فرضية عدم القائلة: إن قيمة الثابت تساوي صفر عند مستوى دلالة 0.05. أما قيمة $p\text{-value}$ المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.004) وهي أصغر من ($\alpha=0.05$)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار. في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (1.685) مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية يخلو من الارتباط الذاتي جزئياً وهو مقبول.

● بناء نموذج لتحديد العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وبين التكوين الرأسمالي في القطاعات الأخرى، وبالاستعانة بالبرنامج SPSS تمكننا من كتابة معادلة نموذج الانحدار بالشكل التالي:

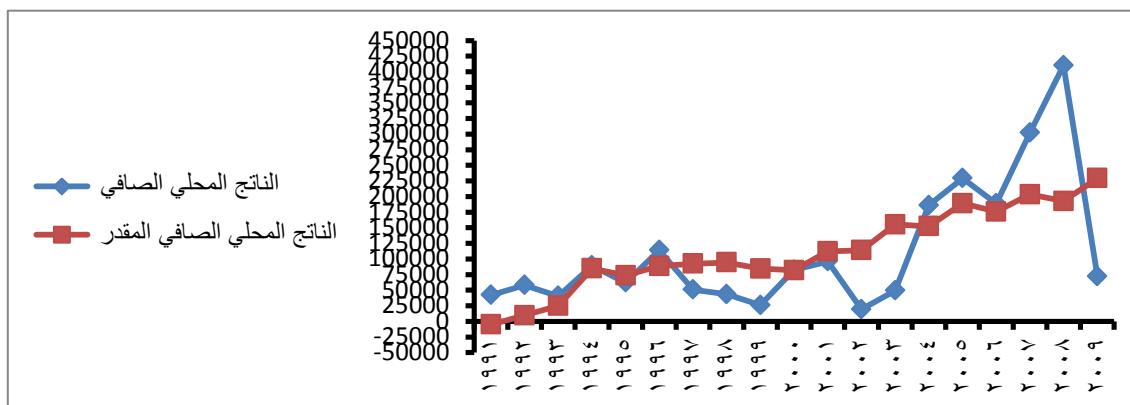
$$\hat{Y} = -1462.792 + 1.826X$$

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن معامل التحديد بلغت قيمته (0.467) بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي وهذا يعني أن 46% من التغييرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الصافي) كانت بسبب التغييرات التي حدثت في المتغير المستقل (جمل التكوين الرأسمالي في القطاعات الأخرى)، إضافةً إلى ذلك بلغت قيمة $p\text{-value}$ (مستوى الدلالة المحسوب) (0.967) وهي قيمة أكبر بكثير من قيمة مستوى الدلالة النظري باحتمال ثقة 95% وهذا يعني قبول فرضية عدم التي تبين أن قيمة ثابت الانحدار يساوي الصفر. أما قيمة $p\text{-value}$ المتعلقة بالمتغير X فقد بلغت (0.001) وهي أصغر من ($\alpha=0.05$)، وهذا يشير إلى معنوية معلمة الانحدار، في حين بلغت قيمة Durbin Watson لهذا النموذج (2.007). يظهر الشكل التالي القيم التقديرية والفعالية للناتج المحلي الصافي بحسب النموذج المتعلق بالقطاعات: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن وذلك خلال فترة الدراسة علمًا أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجربتها.



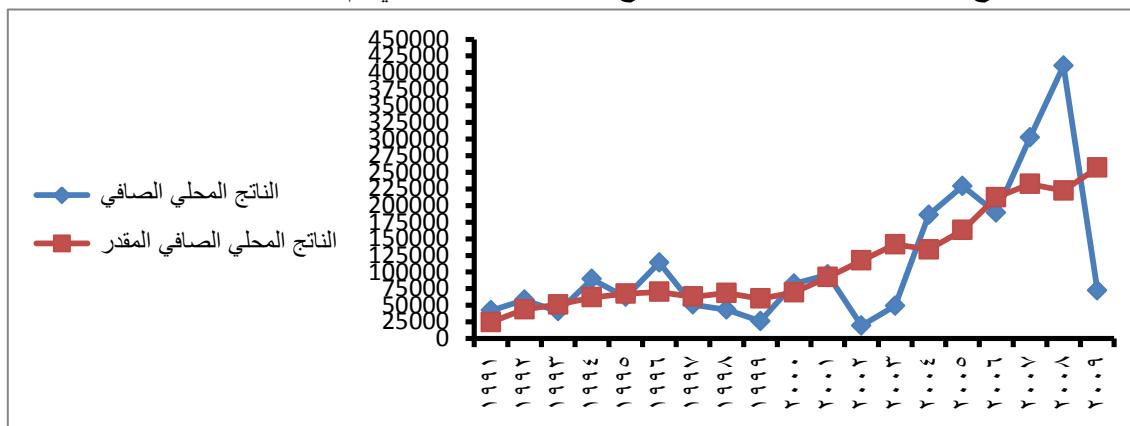
الشكل رقم (5) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي بحسب النموذج المتعلق بالقطاعات: الزراعة، النقل والمواصلات، دور السكن وذلك خلال فترة الدراسة

أما الشكل التالي فإنه يبيّن القيم التقديرية والفعالية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج قطاع الصناعة علمًا أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجربتها.



الشكل رقم (6) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة

أما الشكل التالي فإنه يبين القيم التقديرية والفعالية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاعات الأخرى علمًا أنه تم اختيار هذا النموذج لأنه الأكثر معنوية من بين النماذج الإحصائية الأخرى التي تم تجربتها.



الشكل رقم (7) القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الصافي بحسب نموذج القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة

نتائج الدراسة :

1. توجد علاقة طردية ومقبولة بين الناتج المحلي الصافي ومجمل التكوين الرأسمالي في القطاع العام، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.774) وهي ذات دلالة معنوية باحتمال نقة قدره %.99.
2. توجد علاقة طردية ومتينة بين الناتج المحلي الصافي ومجمل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.812) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة قدره %.1.
3. دلت النتائج على مساهمة كل من القطاعات: الصناعة والتعدين، النقل والمواصلات، دور السكن، قطاعات أخرى، في رفع معدل نمو الناتج المحلي الصافي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي في سوريا.
4. تبين من خلال هذه الدراسة الزيادة الملحوظة لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي، فقد بلغ أعلى معدل نمو لهذا القطاع خلال فترة الدراسة في عام 1992 (83.367%).
5. بيّنت هذه الدراسة تذبذب توزيع مجمل تكوين رأس المال الثابت بين الأنشطة الاقتصادية.

الاستنتاجات وتوصيات :

1. استمرار الاهتمام بالقطاع الخاص نظراً لزيادة الملحوظة لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية التي ينبغي على المستثمر القيام بها للحصول على موافقة لإقامة مشروعه، إضافةً إلى متابعة تطوير الجهاز المصرفي القائم والإصلاح الضريبي الشامل وغير ذلك من إصلاحات تسهم في تحسين مناخ الاستثمار.
2. انطلاقاً من النتيجة التي تم التوصل إليها في تذبذب توزيع مجمل تكوين رأس المال الثابت بين الأنشطة الاقتصادية فإننا نوصي بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التنموية ذات الإنتاجية العالية ومنح المزايا والإعفاءات على أساس هذه المشاريع بما يسهم من رفع معدل النمو الاقتصادي.
3. من منظور مستقبلي من الأهمية بمكان توزيع الاستثمارات وفق الأولويات التالية: أولاً: مشاريع البنية التحتية والخدمات ذات النفع العام ما يساعد في تأسيس الصناعة التحويلية المحلية. ثانياً: الصناعات الإنتاجية التي تستوعب قدرًا كبيرًا من رأس المال وتمتاز بقابلية في التوسيع والتكتيف والتكامل، خصوصاً إذا ما توفرت البنية التحتية الجيدة، والصناعة الاستخراجية المتطرفة. ثالثاً: الصناعة الاستهلاكية أو ما يسمى بالصناعة التحويلية الخفيفة المنتجة للسلع الاستهلاكية الجماهيرية مثل الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعة الخدمات وغيرها.

الملاحق :

الجدول رقم (6): تطور التكوين الرأسمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية والناتج المحلي الصافي

العام	X1 الزراعة	X2 الصناعة والتعدين	X3 النقل والمواصلات	X4 دور السكن	X5 قطاعات أخرى	Y الناتج المحلي الصافي
1990	9827	8643	3304	12075	10546	258504
1991	11733	10632	5444	13950	14233	300606
1992	15192	16535	13872	15686	24835	358672
1993	18436	22802	18608	18862	28758	399263
1994	22999	50480	23435	32513	40643	488427
1995	23245	42616	21867	30122	37654	550631
1996	24190	48563	22140	29023	39160	664600
1997	24433	50227	19858	25709	35237	715418
1998	23904	50964	25143	24170	38265	758776
1999	21358	46968	29974	21854	33552	784810
2000	24431	45918	29379	17621	38743	867120
2001	26525	58191	35440	26756	51248	936072
2002	26751	58887	36381	19585	64965	982253
2003	33203	75717	37744	24695	78322	1031388
2004	38950	74553	46866	40030	74101	1217240
2005	46246	89487	57825	63177	90002	1446467
2006	42163	84050	51565	76701	117040	1635306
2007	37801	95227	61229	79889	127990	1937409
2008	31886	90843	50398	112992	122606	2347556
2009	39473	105743	64273	100837	141440	2419652

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية لكل الأعوام المذكورة

المراجع :

1. الرداوي، نيسير: السياسات المحفزة للاستثمار في سوريا. جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي 2001، ص.9.
 2. الكفري، مصطفى العبد الله: مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، عام 2008، ص.23.
 3. الشلبي، مطیع أسعد: التراكم الرأسمالي ودوره في التنمية الصناعية في سورية، دراسة ميدانية للتراكم الرأسمالي في صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام في سورية خلال الفترة 1970-1995، ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، عام 1998، ص.173.
 4. الكسواني، ممدوح الخطيب: دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 1996، ص.17.
 5. المركز الاقتصادي السوري: الاقتصاد السوري 2002، تقرير صادر عن لجنة التسليف التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية TPCC، أيلول 2001، ص.42.
 6. المرسوم رقم /265/ لعام 2000 والمرسوم رقم /404/ لعام 2005 المتطلقات بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات.
 7. المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1990-2009).
 8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي الصادر: مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1988، الكويت، 1989، ص.298.
 9. دليلة، سفر، عارف، إسماعيل: تاريخ الأفكار الاقتصادية ، دمشق، دار الكتاب، 1989.
 10. زكي، رمي: الاقتصاد السياسي للبطالة:تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد /226/، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.
 11. صالحة، مهيب النشار: عوامل النمو الاقتصادي في سورية 1950-1990، دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1996، ص.217.
 12. قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته المتعلقة بتشجيع الاستثمار الصادر بالمرسوم رقم 7/ بتاريخ 2000/5/13.
 13. مرسي، فؤاد: مصير القطاع العام في مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، 1987.
 14. هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، الفصل الخامس: السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي، ص.932.
1. Berthélemy, J-C and Soderling, L: The role of capital accumulation, adjustment and structural change for economic take-off: empirical evidence from African growth episodes, Research programme on: Economic Policy and Growth: Factors of Manufacturing Competitiveness July 1999, Page (36).

2. Bond, S , Leblebicioglu, A, Schiantarelli, F: Capital Accumulation and Growth: A New Look at the Empirical Evidence: Nuffield College, Oxford and IFS Boston College, Boston College and IZA, March 17, 2004, Page (49).
3. Erik Klär, Capital accumulation, labour market institutions, and unemployment in the medium run, Engelbert Stockhammer, Berlin, November 2008.
4. EVGEN Van Bohm Bawerk, "CAPITAL AND INTEREST", South Holland, 1959.
5. Jonathan Nitzan, and Shimshon Bichler, Bringing capital accumulation back in: the weapondollar–petrodollar, Coalitionmilitary contractors, oil companies and Middle East "energy conflicts", Department of Social and Commerce Marianopolis College, Montreal and Department of political, Hebrew University, 1995
6. Quentin Grafton, R, Kompas, T and Dorian Owen, P: Productivity, factor accumulation and social networks: theory and evidence:, Australian National University, Economics and Environment Network Working Paper,EEN0401, March 2004, Page (42).